



مجابة الدعاية المضادة في الفضاء الإلكتروني (توظيف وزارة شؤون المرأة الفلسطينية لإستراتيجيات التحصين لمجابة الدعاية المضادة لإتفاقية سيداو)

آيات عماد عابدين
جامعة بوليتكنك فلسطين، فلسطين

الياس نبيل كوكالي
كلية الدراسات العليا، الجامعة العربية الامريكية، فلسطين

المخلص

سعت هذه الدراسة للبحث في كيفية توظيف وزارة شؤون المرأة الفلسطينية للعالم الرقمي في تطبيق استراتيجيات تحصين الجمهور الفلسطيني من الأفكار المناهضة لإتفاقية سيداو من خلال إستخدام منهج الأساليب المختلطة، أو منهج (mixed-methods) وذلك من خلال أستبانة تم توزيعها بشكل عشوائي في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية وذلك بعينة ممثلة عشوائية طبقية مكونة من (3048) مواطن من الضفة الغربية، والقدس الشرقية، وقطاع غزة، ومقابلات مع ممارسي العلاقات العامة في وزارة شؤون المرأة والمسؤولين عن كل ما يتعلق بإتفاقية سيداو، وذلك للتعرف على كل حيثيات الإتفاقية، ودراسة رسائل الوزارة ومدى تطبيقها لإستراتيجيات نظرية التحصين ونموذج (W2O) وكيفية الاستفادة من العالم الرقمي للتعويض بالأزمة كمفاجأة متوقعة، والاستفادة من أدوات التحليل الرقمي لإدارة الأزمة أيضاً. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مصادر الوزارة الداخلية كانت بمثابة مشاركة موظفي الوزارات الأخرى في العصف الذهني لإتخاذ قرار الانضمام لسيداو، ولا علاقة لدائرة العلاقات العامة بشكل أساسي بالموضوع، كذلك أظهرت نتائج المقابلات أن وزارة شؤون المرأة لم تعتمد بشكل أساسي الإطلاع على تجارب الدول العربية الأخرى وأزماتها المحلية المتعلقة بقرار الانضمام لإتفاقية سيداو والإستفادة من تجاربها سواء من خلال وسائل الإعلام، أو أدوات التحليل الرقمية وذلك بسبب قلة مواردها وكادرها المتخصص، ولم تقم بإجراء أستطلاعات رأي للتعرف من خلالها على آراء الجمهور الفلسطيني بالإتفاقية قبل الإنضمام إليها، إذ أن الإعتبار السياسي شغل الوزارة لدرجة لم تعير الجمهور الداخلي أهتمام، وأكتفت الوزارة بورشات العمل التوعوية لمحاولة تثقيف الناس وتبسيط بنود إتفاقية سيداو لهم، ولكن نتائج الإستبانة الموزعة على (3048) مواطن فلسطيني منهم (870) مستجوب فقط قد سمعوا عن إتفاقية سيداو، ما يثبت بأن الوزارة لم تصل لكافة فئات جماهيرها، وبشكل عام كان متوسط تقييم الجمهور الفلسطيني لإتفاقية سيداو وحسب الأستبانة (5.4) حيث أن (1) تكون سلبي جداً، وتكون (10) إيجابي جداً. وكان للمتغيرات الديمغرافية فروقات واضحة في الدراسة وأهم هذه الفروق هي: أن أكبر نسبة لإجابات المستجوبين على سؤال مصدر معلوماتهم عن سيداو هو من الإنترنت وهي (32.4%)، والنسبة الأقل كانت لشخصيات إعلامية وسياسية بنسبة (9.6%)، وأظهرت النتائج أيضاً أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس وكانت الفروق لصالح الإناث بمتوسط حسابي (6.2) مقابل الذكور بمتوسط حسابي (4.8)، وكذلك أظهرت نتائج الدراسة أن فلسطين من أكثر ثلاثة دول حديثاً عن سيداو بعد السودان والسعودية وذلك حسب أدوات التحليل الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الدعاية المضادة، الفضاء الإلكتروني، إتفاقية سيداو.



Countering Counter-Propaganda in Cyberspace (The Palestinian Ministry of Women's Affairs' Employment of Immunization Strategies to Counter Counter-Propaganda of CEDAW)

Ayat Emad Abdeen
Palestine Polytechnic University, Palestine

Elias Nabil Kukali
College of Graduate Studies, Arab American University, Palestine

ABSTRACT

This study sought to investigate how the Palestinian Ministry of Women's Affairs uses the digital world to implement strategies to protect the Palestinian public from ideas opposing the CEDAW Agreement through the use of a mixed methods approach, or mixed-methods, through a questionnaire that was randomly distributed in the West Bank and Gaza Strip. , and East Jerusalem, with a representative stratified random sample consisting of (3048) citizens from the West Bank, East Jerusalem, and the Gaza Strip, And interviews with public relations practitioners in the Ministry of Women's Affairs and those responsible for everything related to the CEDAW Convention, in order to learn about all the merits of the agreement, and to study the ministry's messages and the extent of their application of the strategies of immunization theory and the (W2O) model and how to benefit from the digital world to predict the crisis as an expected surprise and to benefit from digital analysis tools. To manage the crisis as well the results of the study showed that the sources of the Ministry of the Interior were like the participation of employees of other ministries in brainstorming to make the decision to join the CEDAW Convention, and the Public Relations Department had basically nothing to do with the issue. The results of the interviews also showed that the Ministry of Women's Affairs did not rely primarily on examining the experiences of Arab countries. The other and its local crises related to the decision to join the CEDAW agreement and benefit from its experiences, whether through the media or digital analysis tools, due to its lack of resources and specialized staff, and it did not conduct opinion polls to learn about it. On the views of the Palestinian public on the agreement before joining it the Ministry limited itself to awareness-raising workshops to try to educate people and simplify the provisions of the CEDAW Agreement for them, but the results of the questionnaire distributed to (3048) Palestinian citizens, of whom only (870) respondents had heard of the CEDAW Agreement, prove that the Ministry did not reach all categories of its audiences, and in general the average The Palestinian public's evaluation of the CEDAW agreement, according to the questionnaire (5.4), where (1) is very negative, and (10) is very positive, the Ministry limited itself to awareness-raising workshops to try to educate people and simplify the provisions of the CEDAW Agreement for them, but the results of the questionnaire distributed to (3048) Palestinian citizens, of whom only (870) respondents had heard of the CEDAW Agreement, prove that the Ministry did not reach all categories of its audiences, and in general the average The Palestinian public's evaluation of the CEDAW agreement, according to the questionnaire (5.4), where (1) is very negative, and (10) is very positive.

Keywords: targeted propaganda, cyberspace, CEDAW.



مقدمة:

هل سبق وان رأينا مؤسسة محلية سواء في القطاع العام، أو القطاع الخاص من دول العالم الثالث تستفيد من البيانات التي تقدمها أدوات التحليل الرقمي بالشكل الصحيح؟ ماذا لو أهتمت الحكومة بالرسائل الموجهة للجمهور بشكل دقيق يقوم بتجنيد الجمهور لصالحها؟ ماذا لو نظرنا نحن الجمهور- للمعاهدات الدولية بنظرة بعيدة قليلاً عن نظريات المؤامرة؟

لأن كل مؤسسة معرضة لمواجهة الأزمات في أي وقت مهما كان حجمها ونوعها ونشاط عملها، ولأن دول العالم الثالث معرضة دائماً لحدوث أزمات ولأن المجتمع الفلسطيني دائماً ما يواجه تحديات متتالية سواء وطنية أو اقتصادية أو اجتماعية؛ فمن الطبيعي أن يشكل قرار الانضمام لإتفاقية سيداو دون إجراء أي تحفظات على بنودها، والتي تم تعريفها بأنها: "اتفاقية دولية اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، تم تشريعها لحقوق المرأة في جميع المجالات السياسية، والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (ساسي، 2019)

وقد لاحظت الباحثة أنه وبعد قرار الرئيس محمود عباس برفع سن الزواج عام (2018) لـ 18 عاماً لكلا الجنسين، ومن خلال متابعتها لمنصات التواصل الاجتماعي بأن الموضوع قد أثار موجة غضب عارمة في المجتمع الفلسطيني، وأن المعارضين لهذا القرار اعتبروا الحدث إيذاناً من الحكومة بتطبيق اتفاقية سيداو التي تم الانضمام إليها عام (2014) دون إجراء تحفظات على أي بند من بنودها، ولهذا قام الكثيرون بمناهضة القرار بشدة والاعتصام بشكل مستمر للمطالبة بإسقاطه وإسقاط الإتفاقية باعتبارها مؤامرة غربية على المسلمين وتتناقض بشكل مباشر مع الشريعة الإسلامية والأعراف المجتمعية، وعلى صعيد آخر استغل الميّدون الحدث كالجمعيات النسوية للمطالبة بتطبيق اتفاقية سيداو باعتبارها المنقذ الوحيد لحقوق المرأة الفلسطينية والتي تم وصفها من خلال نداءاتهم واعتصاماتهم بمواطنة من الدرجة الثانية في المجتمع لما تعانيه من مشاكل اجتماعية وجرائم شرف مبررة دون وجود قوانين رادعة بشكل كافي. (حامد، 2019) وبناءً على ما سبق قررت الباحثة تسليط الضوء على هذه الأزمة التي حدثت بعد الانضمام للاتفاقية وعلى إجراءات الحكومة متمثلة بوزارة شؤون المرأة باعتبارها المسؤول الأول أمام المجتمع عن تطبيق الإتفاقية، لذلك أتبعته الباحثة المنهج التلثي لدراسة المنهجية، والإستراتيجيات التي اتبعتها الوزارة للتعامل مع المناهضين لها، والرسائل التي وجهتها الوزارة لفئات المجتمع المختلفة بما يخص سيداو، كل ذلك من خلال عمل استبانة موزعة على عينة من (3048) مواطن فلسطيني يعيش في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية، وإجراء مقابلات مع موظفي العلاقات العامة في وزارة شؤون المرأة، ليتسنى الإستفادة من مخرجات هذا البحث في القضايا المشابهة خاصة تلك المتعلقة بالإتفاقيات الدولية، وحتى الأزمات التي تتعرض إليها المنظمات سواء الحكومية أو الخدمائية، أو حتى المنظمات الخاصة، وجب التنويه هنا إلى أن الحكومة تتعامل مع جميع الإتفاقيات الدولية بنفس الطريقة وتتضم إليها بعد إجراء عصف ذهني مع عدة وزارات وغالباً قراراتها مرتبطة باعتبارها سياسية دولية، وهذا ما ستقوم الباحثة باستعراضه من خلال الدراسات السابقة لاحقاً، علاوة على ذلك، فرض تطور الخوارزميات وبرامج التحليلات الرقمية والذكاء الاصطناعي والفضاء الإقتراضي والتكنولوجي على موظفي العلاقات العامة استخدام هذه التقنيات لتحويل البيانات المتاحة



على منصات التواصل الاجتماعي إلى إحصاءات ومقاييس قيمة وجب أستغلالها لفهم البيئة الرقمية لأي علامة تجارية، هذا ليس إلا جانب واحد من الفوائد الرئيسية لهذا العالم الرقمي، والمضي قدماً لم يعد ممكناً أو في أفضل حالاته لم يعد فعالاً بما فيه الكفاية في ظل غياب التركيز على الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي بالتحديد، لذا ستخوض الباحثة أيضاً فيما إذا قامت وزارة شؤون المرأة باستخدام أدوات التحليل الرقمي لتوقع الأزمة الناتجة عن قرار الانضمام لإتفاقية سيداو كمفاجأة متوقعة، وحتى عندما حدثت الأزمة، كيف كان من الممكن ضمان وجود آليات لجمع البيانات والرد على أساسها، وذلك بناءً على نموذج (W2OGroup) الذي يتكون من خطوات وإجراءات واضحة ومدروسة من الضروري القيام بها في أي مؤسسة للتنبؤ بحدوث الأزمات والحوادث دون حدوثها، أو التعامل معها بشكل صحيح وأستباقي وبأقل الأضرار، حيث إن النموذج يتناول كيفية أستغلال العالم الرقمي للإستفادة من الإنذارات التي تقدمها لنا أدوات التحليل الرقمي، في هذا السياق، تدرس الباحثة كيف كان من الممكن لوزارة شؤون المرأة استخدام بيانات الإستماع الاجتماعي لتوقع أزمة المعارضة لإتفاقية سيداو، وحتى عندما حدثت الأزمة، فكيف كان من الممكن ضمان وجود آليات لجمع بيانات المحدثات والرد على أساسها. وذلك من خلال استغلال أدوات التحليل الرقمي الخاصة بالاستماع الاجتماعي، بالإضافة لهذا النموذج ستستند الباحثة على نظرية التحصين أو (Inoculation Theory) لمكريغور (1964) لتحليل كيفية توظيف وزارة شؤون المرأة لاستراتيجيات التلقيح الفكري للحد من تأثير الأفكار المعادية للإتفاقية، ونموذج تطور الأزمة على ثلاثة مراحل أو (The three-stage model of crisis development) لجونسون وهاكمان (2013) حيث ستركز الباحثة في هذا النموذج على الإجراءات الواجب اتباعها قبل حدوث الأزمة وإسقاطها على أزمة سيداو، بالإضافة إلى ما سبق، ستتناول الباحثة موضوع المفاجأة المتوقعة أو (predictable surprises) لبازرمان وواتكينز (2004) وهي الأزمة التي تعطي إنذارات واضحة ومعطيات كاملة قبل حدوثها ولأسباب معينة يتم تجاهلها أو عدم اتخاذ التدابير اللازمة لإدارتها أو الحول دون حدوثها وباعتبار أزمة سيداو أزمة متوقعة حدوثها في مجتمعنا الشرقي صاحب الخطاب الديني المتمزمت، والبحث في ما إذا كانت الحكومة قد تعاملت مع سيداو على هذا الأساس وما الإجراءات المتبعة في هذا السياق. تكمن أهمية هذه الدراسة بأنها تلمس قضية عصرية لم يتم دراستها بشكل كافي في حدود علم الباحثة خاصة من الجانب الذي تتناوله الباحثة في هذه الدراسة، فأغلب الدراسات تناولت المعاهدات الدولية من جانب نظرة الجمهور لها، وغالباً ما يركز الباحثون على الجانب السلبي والنقد اللاذع لهذه الدراسات، دون النظر إلى الضرورات الدبلوماسية والبروتوكولات السياسية والتي تضطر الحكومات للتوقيع على إتفاقيات دولية كإتفاقية سيداو، لذلك ركزت الباحثة هنا على دور الحكومة الفلسطينية والأسس التي استندت عليها عند تمرير الإتفاقية للجمهور، وعلى النظريات التي ارتأت البحث من خلالها لتفسير كيف آلت الأمور إلى ما آلت إليه في الضفة الغربية فيما يتعلق بهذه الإتفاقية.



المبحث الأول: اتفاقية سيداو:

المطلب الأول: التعريف بالاتفاقية:

اتفاقية سيداو تهدف إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة و تركز على فكرة المساواة التامة بين الرجل والمرأة في التشريع، وفي جميع مجالات الحياة، وتهدف هذه الاتفاقية إلى إلغاء كافة الأحكام الشرعية المتعلقة بالأسرة، وقد بلغ عدد الدول التي أنضمت إلى هذه الاتفاقية (189) دولة من ضمنها (54) دولة تنتمي لدول التعاون الإسلامي (العيس، 2019) وقد أبدت بعضها تحفظات بينما لم يبدي الباقي أي تحفظات، ومن الدول التي لم تبدي أيًا من التحفظات كانت دولة فلسطين. (United Nations Treaty Collection, 2019)) حيث تفترض هذه الاتفاقية أن الدين والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية تقوم بتقييد المرأة وتسلب حقوقها، لذلك فإن هذه الاتفاقية تقوم بإلزام الدول التي قامت بالتوقيع عليها باتخاذ كافة التدابير اللازمة للحول دون التمييز بين الجنسين فيما يتعلق بأدوار كل منهما، وإن لم تقم أي دولة من الدول التي قامت بالتوقيع على هذه الاتفاقية بتنفيذ هذه البنود تكون هي المسؤولة عن أي تمييز يمارس ضد المرأة. (Government Equalities Office, 2011)

المطلب الثاني: سيداو في فلسطين:

تشير تقارير التنمية المختلفة إلى استمرار معاناة النساء العربيات من نقص في الحريات الشخصية، في ظل مكانة اجتماعية مهمشة، حيث يتعرضن معها لصفوف من العنف والخوف والإذلال، وتحاصرهن ثقافة مجتمعية تتعامل مع المرأة، صراحةً أو ضمناً، بوصفها أدنى في سلم الهرم الاجتماعي. (حامد، 2019) و المرأة الفلسطينية على وجه الخصوص تواجه الكثير من الصعوبات، وتتوالى هذه الصعوبات وتتراكم من وقت لآخر، لتبدأ من الإحتلال الإسرائيلي الذي يعيق ويؤخر نيلها من حقوقها، مروراً بغيباب المجلس التشريعي الفلسطيني نتيجة الإنقسام الذي أثار بشكل أو بآخر على نيل المرأة الفلسطينية حقوقها، هذا بالإضافة إلى الإضطهاد ومحدودية الأفق في مجتمعها والذي حرّمها من بعض حقوقها كالتعليم والعمل والميراث والحياة الآمنة، ومع ذلك فإن السلطة الفلسطينية تحاول بناء نظام يدعم ويحمي المرأة الفلسطينية ومساعدتها على تحقيق نجاحات من منطلق أنها الكائن الذي يعطي بلا حد ولا مقابل وهي الأم والأخت والأبنة وبدونها لا ينهض المجتمع. (Ikhlayel, 2018) ومن ضمن هذه المساعي للحكومة الفلسطينية لدعم المرأة هي التصديق على اتفاقية سيداو، والتي كذلك أرادت تصديق الحكومة على هذه الاتفاقية المراكز المتخصصة الأخرى في المجتمع بقضايا المرأة دون التحفظ على أي مادة كباقي الدول العربية التي تحفظت على المواد التي تتعلق بالمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة وتجنيس المرأة لأطفالها وتحديد عدد الأطفال التي تود إنجابهم، وزواج المسلمة من غير المسلم، وحق المرأة في الإجهاض وغير ذلك، على اعتبار أن هذه المواد تخالف الشريعة الإسلامية والأعراف المجتمعية السائدة. (Ikhlayel, 2018) وفي ظل تعطيل المجلس التشريعي الفلسطيني، قام الرئيس (عباس) بالتصديق على اتفاقية سيداو في 8 مارس 2009، وتم الإنضمام إليها في الأمم المتحدة في الأول من إبريل لعام 2014،



وتحت وقع الحماس الدبلوماسي للانضمام للإتفاقيات الدولية، بعد حصولها على صفة دولة مراقب كامل العضوية في الأمم المتحدة عام 2012. (حامد، 2019) وبسبب أن الإتفاقية تخالف أحكام الشريعة الإسلامية في بنود كثيرة الأمر الذي أثار غضب ورفض الكثير من فئات الشعب، حتى أن المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية الشيخ (محمد حسين) قال: "أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يتم إقرار، أو الأخذ بأي قانون لا يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية المعمول بها في الأراضي الفلسطينية"، وأضاف (الشيخ حسين): "قرار مجلس الإفتاء أكد على أن كل ما يتعارض ولا يتفق مع الشريعة الإسلامية مرفوض سواء في سيداو أو غيرها من الإتفاقيات التي لا تتوافق مع روح الشريعة الإسلامية". (خاص، 2020) ونتيجة لذلك قررت المحكمة الفلسطينية الدستورية عام 2018 بأن أي تعارض بين بنود الإتفاقية مع الهوية والأعراف الفلسطينية غير ملزمة بالتطبيق، وهذا يناقض توقيع الرئيس (محمود عباس) لإعلاناً رئاسياً صدر في نفس العام بتشكيل لجنة وطنية مسؤولة عن مناقشة التقرير الأولي بإتفاقية سيداو، وبناءً على ما سبق تم إيقاف تنفيذ بنود الإتفاقية على أرض الواقع. (حامد، 2019)

المبحث الثاني: النظريات والنماذج التي تم الإستناد عليها في الدراسة:

المطلب الأول: النظريات و الأسس التي قامت بأتباعها الوزارة لزيادة احتمالية مطابقة الحجج الوقائية في رسائلها مع الرسائل المناهضة لاتفاقية سيداو

نظرية التحصين:

ماذا لو كان هدفك هو إقناع شخص ما بعدم الإقتناع؟ بالنظر إلى كثرة المحاولات المقنعة التي تحيط بنا على أساس يومي، فإن معرفة كيفية مقاومة الإقناع أداة مفيدة جداً، ترتبط نظرية التحصين ارتباطاً وثيقاً بإدارة الأزمات، لأنه وفي كل أنواع الأزمات يكون هناك جمهور يتم التعامل معه، وتحصين الجمهور من الأفكار المضادة للمؤسسة أمر مهم وضروري لبناء ثقة بين المؤسسة وجمهورها، ولتعزيز انتماء الجمهور للمؤسسة وعدم تصديقه لأي إشاعات مغرضة أو أفكار مضادة، وقد عرف (بفاو) وآخرون نظرية التحصين على أنها: نظرية تم تطويرها لتقويم الاتجاهات والاعتقادات التي يعتنقها المرء وبناء مقاومة ضد الحجج المضادة التي يقابلها في المستقبل، وقد قام (مكغيور) عام (1964) نظرية التلقيح كنظرية محددة؛ تعود مكوناتها الرئيسية إلى الكتابات المبكرة لأرسطو، كتفسير ونموذج لمقاومة التأثير. (Banas&Rains,2010)

نظرية التهديد:

يحفز التهديد العملية التي تمنح في النهاية مقاومة للهجمات المستقبلية منذ البداية، اعتقد (مكغيور) أن التهديد المتصور على المعتقد كان عنصراً مركزياً في خلق مقاومة للتواصل المقنع، كان من المفترض أنه لكي تكون عملية التلقيح فعالة، يجب على المتلقي إدراك وجود تهديد من أجل تحفيزهم على تعزيز مواقفهم الحالية. (Pryor&Steinfatt,1978) عنصر التهديد في علاج التلقيح يحذر من هجوم إقناع



وشيك، وبالتالي يحفز المقاومة من خلال إبراز الضعف المحتمل لمعتقدات المرء الحالية للتغيير. (Compton et al., 2016).

نظرية الحجج الوقائية:

بالإضافة إلى التهديد، فإن العنصر الثاني الذي لا غنى عنه في رسائل التلقيح هو الحجج الوقائي أو المضادة، والتي يتم فيها توفير محتوى محدد يمكن للمستقبلين استخدامه لتقوية المواقف والآراء ضد الحجج التي يقدمها الطرف الآخر، تساعد الإجراءات الوقائية في عملية التلقيح من خلال تقديم الحجج أو الأدلة التي يمكن استخدامها لدحض الحجج المقدمة في الهجمات السلوكية، وكذلك من خلال إعطاء الأفراد ممارسة للدفاع عن معتقداتهم من خلال الحجج المضادة. (Ivanov, 2017)

المطلب الثاني: التحليلات الرقمية والبرامج المستخدمة:

في هذا السياق، تدرس الباحثة كيف كان من الممكن لوزارة شؤون المرأة الفلسطينية استخدام بيانات الاستماع الاجتماعي لتوقع أزمة المعارضة لاتفاقية سيداو، وحتى عندما حدثت الأزمة، وكيف كان من الممكن ضمان وجود آليات لجمع بيانات المحادثة والرد على أساسها. وذلك بناءً على نموذج W2O Group ومزيج آخر من النظريات والنماذج ذات العلاقة. كما ذكرت أعلاه، ستتعامل الباحثة في هذه الدراسة مع الضجة التي حدثت بعد الانضمام لاتفاقية سيداو، على أنها أزمة مرت بها الحكومة وبالأخص وزارة شؤون المرأة كجهة مسؤولة عن تطبيق هذه الاتفاقية. لذلك ستقوم الباحثة بدراسة آلية استغلال وزارة شؤون المرأة لأدوات التحليل الرقمي في تمرير اتفاقية سيداو للجمهور الفلسطيني. وذلك من خلال النموذج أدناه، وسيتم أيضًا استخدام برامج التحليلات الرقمية التي تنتجاً برودود أفعال الشارع الفلسطيني على منصات التواصل الاجتماعي لبناء وتعزيز هذا النموذج.

نموذج W2O Group لإدارة الأزمات:

كما هو الحال في نموذج تطور الأزمة على ثلاثة مراحل فإن الباحثة ستركز على الجزئية الخاصة بالتنبؤ بالأزمة، وبالتحديد ما قبل الأزمة. حيث يعتمد النموذج على جهود الاستماع لوسائل التواصل الاجتماعي لإنشاء نظام إنذار مبكر للأزمة. ويستند إلى فرضية أن العلامة التجارية لا تحتاج إلى اتخاذ موقف دفاعي عند حدوث أزمة، بل جاهزة للهجوم والرد. المراحل الثلاث المتميزة لهذا النهج هي:

1. تحديد الأزمات أو المشكلات المعروفة قبل الأزمة: وهي المرحلة التي ستخوض فيها الباحثة، ويتطلب ذلك بعض العناية، ولكن يجب توثيق المشكلات المعروفة. لا يجب توثيق المشكلات المعروفة فحسب، بل يجب أيضًا البحث في العديد من العناصر الأخرى وتحديدها.

2. مواجهة يوم الأزمة خلال الأزمة: إذا كنت تعمل حاليًا لدى علامة تجارية أو وكالة تمثل علامة تجارية واجهت أزمة، فأنت تعلم كيف يبدو ذلك اليوم. عادة ما تكون فوضوية. ومع



ذلك، إذا كنت قد بذلت العناية الواجبة في المرحلة الأولى، فقد تتمكن من تقليل موجة المد والجزر.

3. التاريخ الصحيح ما بعد الأزمة: بعد حدوث الأزمة، يمكنك الاستفادة من الأشياء التي تعلمتها في المرحلة الأولى للمساعدة في تصحيح السجل أو الوضع الراهن. (Hermann & Burbary, 2013)

لكن كما نوهت الباحثة سابقاً، فإن هذه الدراسة ستتركز على الخطوة الأولى المتمثلة بمرحلة ما قبل الأزمة واكتشافها، كونها تصب في أهداف الدراسة المذكورة آنفاً.

تحديد المشكلات المعروفة:

تهتم هذه المرحلة بأهمية أخذ الوقت الكافي لتحديد المشكلات المعروفة كخطوة حاسمة في تخفيف الضرر الذي يمكن حدوثه في حالة الأزمة. ليس هذا فقط، ولكن هذا العمل المسبق قد يساعد أيضاً في منع حدوث أزمة وانتشارها على الإنترنت. لتحديد المشكلات المعروفة والاستعداد بشكل صحيح لحالة الأزمة، يجب القيام بما يلي:

1. وضع قائمة بالمشكلات أو الأزمات المعروفة: أي يجب تحديد فريق أساسي من الأفراد لإدراج جميع المشكلات المعروفة التي يمكن أن يواجهها أعضاء الفريق في أجزاء العمل الخاصة به، في هذه الحالة، فإن المشكلة واضحة، وهي الأزمة التي تطرأ عن تطبيق اتفاقية سيداو، وذلك أخذين بعين الاعتبار تجارب الدول العربية الأخرى وردة فعل الجمهور عند الانضمام لاتفاقية سيداو.

2. معرفة حصة المحادثة عبر الإنترنت: بعد تحديد المشكلة، ينص النموذج على البدء في إجراء بحث لمعرفة ما إذا كان الناس يتحدثون عنها أو يبحثون عنها. من الضروري معرفة أين تتواجد العلامة التجارية من حيث مشاركة المحادثة عبر الإنترنت. والذي يُسمى حصة المحادثة أو Share of conversation هي مقدار المحادثات التي تجري والتي تشير إلى العلامة التجارية مقابل حجم المحادثة التي تحدث حول فئة المنتج بأكملها

3. تطوير سلاسل الكلمات الرئيسية: بعد تحديد المشكلة، في هذه الحالة "الأزمة الناتجة عن الانضمام إلى اتفاقية سيداو"، يجب تطوير قائمة بالكلمات الرئيسية التي تطابق هذه الأزمة.

4. تحديد المؤثرين المؤيدين والمعارضين: أحد مكونات الاستماع إلى المشكلات المعروفة وتحديد كل ما يتم الحديث عنه حالياً هو تحديد ورصد الأشخاص الذين يقودون حصة المحادثة عبر الإنترنت.

5. الإحاطة والتعرف على المؤثرين: ينص النموذج على أنه قبل حدوث أي أزمة، يجب أخذ الوقت الكافي للتعرف حقاً من هم المؤثرون وأين ينتجون المحتوى عادةً. والذي يعكس دور العلاقات العامة الأساسية. حيث يساعد على بناء علاقة قيمة مع هؤلاء المؤثرين وتقديم شيء ذي قيمة في حالة حدوث أزمة. حيث عند الانتظار حتى حدوث أزمة دون التواصل مع هؤلاء الأشخاص مطلقاً، فمن غير المحتمل أن يقدموا المساعدة. ويحدث



النموذج على اغتنام جميع الفرص التي يتم تقديمها في وقت الهدوء لبناء تلك العلاقات المؤثرة القوية.

6. معرفة الكلمات الإيجابية والسلبية: لا يكفي مجرد معرفة القضايا والمؤثرين. يذكر النموذج أهمية أن نكون على دراية تامة بالكلمات التي يستخدمها الناس في المحادثة. وقضاء وقت في إجراء الأبحاث والبحث في المحادثات الاجتماعية وتحديد تلك الكلمات.

7. معرفة المشاعر الاجتماعية تجاه القضية المطروحة: حيث يخبر تحليل مشاعر وسائل التواصل الاجتماعي كيف يشعر الناس تجاه القضية عبر الإنترنت. بدلاً من العد البسيط للإشارات أو التعليقات، يأخذ تحليل المشاعر بعين الاعتبار العواطف والآراء. حيث يتضمن جمع المعلومات وتحليلها في المنشورات التي ينشرها الأشخاص حول القضية على وسائل التواصل الاجتماعي. (Hermann & Burbary, 2013)

وللحصول على الإجابات على هذه المحاور من خلال مجموعة من المقاييس أو الـ metrics، استخدمت الباحثة البرامج الآتية:

برنامج Mention: والذي لديه ثلاث وظائف أساسية وهي:

1. المراقبة: وذلك عن طريق تحديد المحادثات المهمة ومراقبتها بسهولة من خلال أكثر من مليار مصدر عبر الويب يوميًا، بما في ذلك المقالات الصحفية ومواقع المراجعة والمنتديات والمدونات.

2. الاستماع: يقوم البرنامج بالاستماع لمنشورات منصات التواصل الاجتماعي وفهمها ويكتشف اتجاهات المحادثات وتصفية البيانات وتحليلها في كل من Twitter و Facebook و Instagram.

3. النشر: يساعد البرنامج مستخدميه من التواصل مع جماهيرهم عبر منصات التواصل الاجتماعي وزيادة تواجدهم على الإنترنت، كما ويمكّنهم من صياغة المنشورات وجدولتها ونشرها بسهولة من قنوات متعددة.

برنامج Meltwater ووظائفه كالتالي:

1. مقارنة مؤسسة المستخدم مع المؤسسات الأفضل أو المؤسسات المنافسة: وهذا يمنح المستخدم التفوق من خلال قياس الأداء وزيادة نشاط العلاقات العامة وتحسين محركات البحث وانشطة الوسائط الاجتماعية باستخدام Meltwater's All-in-one.

2. صناعة المزيد من القرارات المدروسة: وذلك من خلال جمع وتحليل بيانات أبحاث السوق حول الجمهور والمنافسين لتحسين رسائل المستخدم والعمل بشكل استراتيجي أكثر.

3. استفادة أكبر من الصحافة: يمكّن البرنامج المستخدم من خلال قاعدة بيانات وسائل الإعلام على البرنامج من توطيد العلاقات مع الصحافة وضمان الحصول على تغطية إعلامية.



4. تعظيم الوصول: حيث تساعد حلول التسويق الاجتماعي من Meltwater على توسيع وفهم مدى الوصول الاجتماعي من خلال شركات المؤثرين وجهود التسويق المستهدفة بناءً على بيانات الجمهور الثرية.

5. إدارة الصفحات على منصات التواصل الاجتماعي كافة: يساعد البرنامج على إدارة صفحات المستخدم من البرنامج نفسه وجدولة المنشورات وتنزيلها في نفس اللحظة ومن نفس البرنامج.

برنامج Hootsuite :

وهو عبارة عن منصة لإدارة وسائل التواصل الاجتماعي، تم انشاؤها بواسطة ريان هولمز في عام 2008. تأخذ واجهة مستخدم النظام شكل لوحة معلومات، وتدعم كلاً من التطبيقات للتالي: Facebook و Twitter و Instagram و LinkedIn و Google+ و YouTube

المبحث الثالث: عالم التحليلات الرقمية:

المطلب الأول: نموذج متغيرات الدراسة:

يعرض النموذج أدناه العلاقة بين متغيرات الدراسة وارتباطها مع بعضها البعض، ويوضح كيف تجتمع المفاهيم الرئيسية لشرح المشكلة والظاهرة قيد الدراسة. كما يعكس النموذج جميع أسئلة الدراسة المذكورة في الإطار العام. وقد قامت الباحثة بتمييز الأسهم بألوان مع مفاتيح بين قوسين للإشارة إلى كل خطوة أدناه.

يعكس نموذج المتغيرات الذي طورته الباحثة العديد من الأهداف التي تحاول الباحثة الإجابة عليها بالإضافة إلى بعض العلاقات التي تشجع الباحثة الخوض فيها كبحث مستقبلي بشكل مركز وموسع أكثر .

أولاً، يعكس النموذج أدناه، إذا استغلت وزارة شؤون المرأة البيئية التكنولوجية كجزء من البحث الخارجي للمؤسسة لتحليل موقف الدول العربية من الانضمام لاتفاقية سيداو كأداة جسّ لنبض المجتمعات العربية عنها، وتوقع الأزمة التي ستظهر من خلال أدوات التحليل اللازمة، وذلك من خلال مقابلات شخصية مع شخوص ذات علاقة في الوزارة. (السهم الأسود المتقطع)

ثانياً، قامت الباحثة من خلال المقابلة بمعرفة أدوات البحث الداخلي التي وظفتها وزارة شؤون المرأة

للتنبؤ بالأزمة قبل حصولها، ومدى استغلالها لمدخلات الجمهور الداخلي متمثلة بموظفيها في الاستجابة اللازمة للأزمة قبل حصولها، والمقومات الموجودة عندها لإدارة الأزمة والاستعداد لها. (السهم الأزرق)

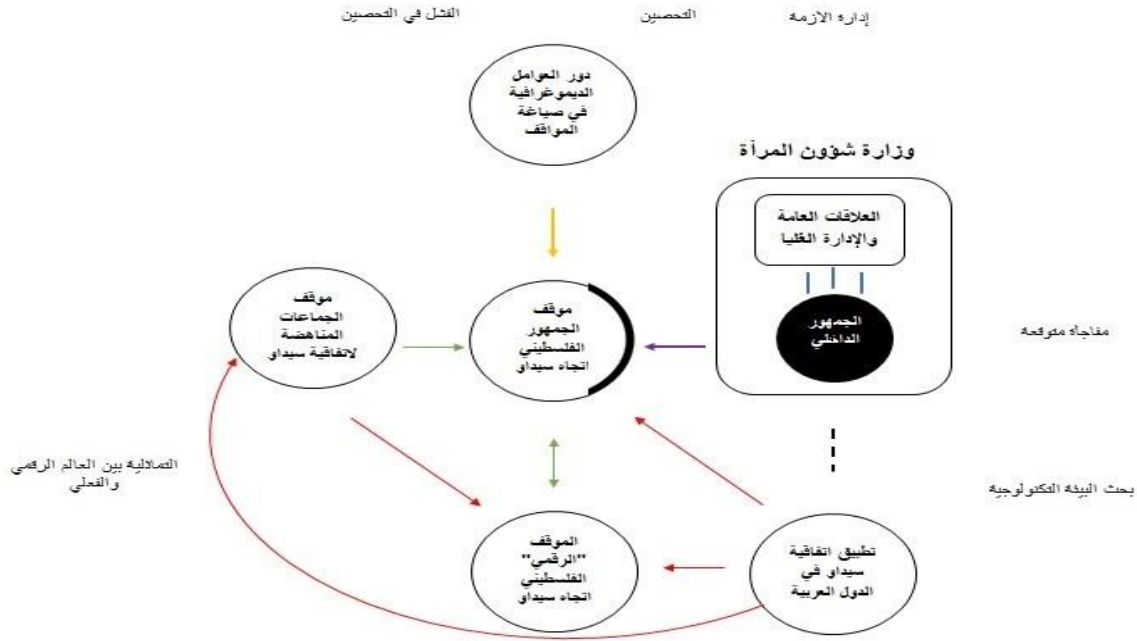


ثالثاً، تبحث الباحثة في كيفية توظيف وزارة شؤون المرأة للتحليلات الرقمية ليس فقط كأداة للتنبؤ في الأزمة كما هو مطروح في النقطة الثانية، بل كأداة لمعرفة الكلمات المفتاحية والمواضيع التي تركز عليها الجهات المناهضة لسيداو، والأفكار الموجودة والتي تتحدث عنها الشعوب العربية والإسلامية المختلفة، وذلك لتوظيفها في تحصين المجتمع الفلسطيني تجاه الأفكار الغير دقيقة والتي تقتبس سيداو من السياق، والتي تعكس سيداو بطريقة سلبية مغلوطة. وهنا تقوم الباحثة بتحليل الآراء الفعلية للمجتمع الفلسطيني تجاه سيداو والأفكار الموجودة لديهم وسبب هذه الأفكار من خلال استطلاع رأي ممثل للشعب الفلسطيني، وبالتالي معرفة مدى صحة هذه الآراء والمواضيع مقارنة مع الاتفاقية الفعلية، بالإضافة إلى تحديد المواضيع والمشاعر التي تتماشى مع رسائل الجهات المناهضة لاتفاقية سيداو. الأمر الذي يؤكد لدرجة لا بأس بها، مدى نجاح وزارة شؤون المرأة في تطبيق استراتيجيات التحصين، والتعامل مع "المفاجأة المتوقعة"، من خلال المقابلات الشخصية وتحليل بيانات الرأي العام والبيانات الرقمية. (السهم الأزرق القاتم)

رابعاً، يوضّح النموذج كيف يمكن أن تنعكس ردّة فعل الدول العربية الأخرى من خلال المشاعر الاجتماعية والمواضيع المطروحة على المشاعر الاجتماعية والمواضيع ومواقف الجمهور الفلسطيني على العالم الرقمي. سواء السلبية منها (الأفكار المناهضة لسيداو) أو الإيجابية، والمواقف الحقيقية أو الزائفة. حيث قامت الباحثة بتحليل للمواضيع المطروحة والمشاعر على مستوى الدول العربية ومقارنتها بالمواضيع والمشاعر على مستوى فلسطين. (السهم الأحمر)

خامساً، نظرت الباحثة لاحقاً، في مدى انعكاس محتوى العالم الرقمي (سواء من خلال الرسائل المناهضة لسيداو أو الرسائل التي تبثها وزارة شؤون المرأة أو مصادر أخرى) على الصورة الذهنية الفعلية للشعب الفلسطيني ومواقفهم تجاه الانضمام للاتفاقية (من خلال استطلاع رأي لعينة ممثلة). وذلك من خلال مقارنة الشعور الاجتماعي السلبي أو الإيجابي في العالم الرقمي مع التقييمات الفعلية للشعب الفلسطيني لاتفاقية سيداو من 1 إلى 10 بحيث أنّ 1 (معارض بشدة) و10 (موافق بشدة). (السهم الأخضر)

سادساً، يعكس النموذج أيضاً دور العوامل الديموغرافية في صياغة موقف الفلسطينيين تجاه سيداو، بشكل مفصل من خلال استطلاع الرأي، وبشكل محدود من خلال التحليلات الرقمية. (السهم الأصفر).



عينة الدراسة:

قامت الباحثة باللجوء إلى المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي Palestinian Center for Public Opinion (PCPO) وذلك لتوفر إمكانية عمل استطلاع رأي شاملة أو Omnibus Poll من جانب المسؤولية المجتمعية للمركز لخدمة الأبحاث العلمية الهادفة.

تكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية مكونة من 3048 شخص يمثلون نماذج سكانية من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، أعمارهم 18 عاماً فما فوق، وتم توزيع العينة على 16 محافظة وتم إجراء جميع المقابلات في هذه الدراسة داخل البيوت التي تم اختيارها عشوائياً في المناطق وفقاً لمنهجية علمية متبعة في المركز وقد تم اختيارها عشوائياً من (194) موقع، وتم إجرائه خلال الفترة (1 أيار - 29 أيار) 2021 وتبين أن نسبة هامش الخطأ في هذا الاستطلاع كانت $(\pm 2.06\%)$ عند مستوى ثقة (95.0%) وأن نسبة الإناث اللواتي شاركن في هذه الدراسة بلغت (48.7%) في حين بلغت نسبة الذكور (51.3%) . وأن توزيع العينة بالنسبة إلى منطقة السكن كانت على النحو التالي: (55.4%) من الحضر، و (31.0%) من الريف، و (13.6%) من المخيمات. وأن متوسط أعمار العينة بلغ 35.1 سنة، في حين بلغ متوسط التعليم 12.2 سنة. وبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة 6 أفراد. أما الوضع الاجتماعي لأفراد العينة فقد كانت نسبتهم على النحو الآتي: (67.6%) متزوج، و (28.3%) أعزب، و (4.1%) غير ذلك. وكانت نسبة المشاركين في الاستطلاع من المسلمين (99.3%) ، و (0.7%) من المسيحيين.



وتم توزيع العينة على المحافظات المختلفة بشكل يتناسب مع الحجم السكاني لكل محافظة واستناداً إلى التقديرات التي أصدرها مركز الإحصاء الفلسطيني في 31 كانون الأول من العام 2016، وهي كالتالي:

الجدول رقم (1) توزيع العينة على المحافظات في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة

المحافظة	المجموع
1. جنين	198
2. طوباس	46
3. طولكرم	120
4. قلقيلية	74
5. سلفيت	45
6. نابلس	238
7. رام الله & البيرة	225
8. القدس	292
9. أريحا	42
10. بيت لحم	135
11. الخليل	438
مجموع الضفة الغربية	1853
12. شمال غزة	238
13. غزة المدينة	405
14. دير البلح	173
15. خان يونس	237
16. رفح	142
مجموع قطاع غزة	1195
المجموع الكلي	3048

تصميم العينة:

تم توزيع العينة في جميع المحافظات على المناطق السكنية الريفية والحضرية بالإضافة إلى مخيمات اللاجئين. وتم اختيار العينة عشوائياً ولن يتم تخصيص أي كوتا في أي من المحافظات أو الأقاليم، حيث تم اختيار العينة عشوائياً وتم مقابلة الشخص البالغ (أي 18 سنة فما فوق) الذي وقع عيد ميلاده آخر شخص قبل إجراء المقابلة في العائلة التي تم



اختيارها. وتم توزيع أرقام وأسماء الأحياء التي تم اختيارها لإجراء الاستطلاع في المحافظات على الباحثين من قبل المراقبين الميدانيين، حيث قام الباحثون بعمل التالي:

1. تحضير قائمة من جميع الشوارع المحيطة بالحي المراد أو الشارع المراد استطلاع السكان فيه، وهو سيكون نقطة انطلاق الباحثين في ذلك الحي السكني. وأعطى الشوارع أرقاماً من قبل الباحثين في حالة لا توجد لتلك الشوارع أي أسماء.

2. تم اختيار الشوارع في كل حي عشوائياً باستخدام منهجية العينة العشوائية البسيطة.

3. تم اختيار أي من جانبي الشارع لإجراء المقابلات، ثم سيتم استطلاع كل بيت آخر يحمل رقم فردي أو زوجي في ذلك الشارع.

4. في حال وجود عمارة سكنية مكونة من عدة شقق، فسيتم التعامل مع كل شقة وكأنها بيت مستقل ولم يؤخذ منها أكثر من شقتين .

يتم اتخاذ شوارع مذكورة على القائمة كبداية وذلك في الحالات التالية:

1. إذا ما انتهى العمل في الشارع الأول قبل تجميع كل المعطيات المطلوبة.

2. إذا لم يتم العثور على الشارع الأول لسبب أو لآخر.

3. إذا ما كان الشارع الأول غير مأهول بالسكان أو يتواجد فيه نفر قليل من الناس.

4. إذا ما كان الشارع الأول شارعاً تجارياً أو صناعياً.

إذا ما وُجد أحد البيوت أو إحدى الشقق خالية من السكان أو أنّ السكان رفضوا الاستجابة للاستطلاع، تستمر المقابلات كالمعتاد (أي كل بيت آخر)

بعد دخول الباحثين (في العادة باحث أو باحثة) إلى البيت المراد استطلاعها فإنهما يقومان بالتعريف عن أنفسهما ويجريان مقابلة مع فرد واحد فقط من أفراد العائلة.

ومن أجل اختيار المستجيب المناسب من أفراد العائلة، تم إعداد قائمة من جميع أفراد العائلة الذين يفوق عمرهم سن 18 سنة، وذلك بعد التدقيق في هوياتهم. بعد اذ تم تعيين الشخص (ذكر أو أنثى) الذي وقع عيد ميلاده آخر شخص قبل إجراء المقابلة حيث تتم المقابلة معه.

في حال عدم تواجد الشخص المستجيب الذي تم تحديده من قبل الباحثين في البيت بعد 3 زيارات متتالية لنفس البيت في أوقات مختلفة من نفس اليوم أو في أيام مختلفة من أيام فترة الاستطلاع أو في حال رفض الاستجابة، أو أنه لا يمكن أن تكتمل المقابلة مع نفس الشخص المستجيب الذي تم تحديده فسيجب على الباحث أن يستمر قدماً في الباحث والانتقال إلى البيت الذي بعده في نفس المسار المحدد في عينة البحث.



منهجية المقابلات الشخصية والأوقات:

تمت المقابلات الشخصية في غضون 6 أيام على الأقل في الأسبوع وفي ساعات عمل مختلفة، بحيث لا تقل ساعات العمل في اليوم الواحد عن 5 ساعات، بما فيها ساعات المساء، والذين لا يمكن الوصول إليهم في ساعات أخرى أثناء النهار، وذلك لضمان تمثيل سكاني مناسب في الاستطلاع.

وقد تم استلام وفحص الاستبيانات المعبأة في صباح اليوم التالي لتعبئتهم قبل المضي قدماً في الاستطلاع وذلك لتجنب أي أخطاء أو إجابات ناقصة في الاستبيان، بالإضافة إلى ذلك سيقوم الباحثون بكتابة تقارير وملاحظات عما حدث لهم بخصوص العينة والمقابلات وغيرها. وتم تزويد الباحثين كل يوم بالعدد المطلوب من الاستبيانات ومواد أخرى (خارطة للمسارات وإرشادات للعمل الميداني والعينة وإرشادات الاستبيانات وبطاقات وغيرها)

منهجية اختيار العينة:

للحصول على العينة الأكثر تمثيلاً للمقاطع المذكورة أعلاه، تم استخدام الطرق التالية لأخذ العينات في جمع البيانات:

1. العينة العشوائية الطبقيّة: تم اختيار عينة طبقية بناءً على حجم عدد السكان في كل محافظة.

2. العينة العشوائية البسيطة (كمرحلة أولى): شمل ذلك اختيار 194 مجموعة "من بين 998 مركز اقتراع" مع عدد سكان يبلغ 1000 فرد أو أكثر (بعد التقسيم الطبقي حسب المنطقة ونوع المجتمع - الحضري والريفي ومخيم اللاجئين) مع احتمالات تتناسب مع الحجم.

3. اختيار الشارع (بدءاً من مركز الاقتراع): تضمنت هذه المرحلة الاختيار العشوائي للأسر في كل مجموعة من المجموعات المختارة (منازل الجانب الأيسر بترتيب متساوٍ).

4. طريقة عيد الميلاد الأخير: هذه هي المرحلة الأخيرة، والتي تضمنت اختيار فرد واحد من كل أسرة باستخدام طريقة آخر عيد ميلاد. ثم أجريت المقابلات وجهاً لوجه مع الأفراد المختارين.

جمع البيانات

تم اختيار العينات التمثيلية من خلال المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي Palestinian Center for Public Opinion (PCPO) في فلسطين. تأسس المركز، إحدى المؤسسات البحثية الفلسطينية الرائدة، في عام 1994 كمؤسسة خاصة. لديهم أكثر من (21) عامًا من الخبرة في العمل مع العملاء في وسائل الإعلام والحكومة والمنظمات غير الحكومية في مشاريع أبحاث الرأي من جميع الأوصاف (الموقع الرسمي لـ PCPO ، <http://www.pcpo.org>).



تحليل البيانات:

استخدمت الباحثة برنامج Surveytogo لتجميع بيانات الدراسة ومن ثم تحويل البيانات ومعالجتها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وتمت المعالجة الإحصائية المطلوبة للبيانات من خلال استخراج الأرقام والنسب المئوية. تم فحص فرضيات المسح بمعدل (a=0.05) من خلال الاختبارات الإحصائية التالية:

اختبار "T- Test"

معامل الارتباط الخطي البسيط "بيرسون. Karl Pearson"

تحليل التباين في اتجاه واحد الأحادي (One-Way ANOVA)

اختبار مربع كاي. Chi-Square test

البحوث النوعية:

كما استخدمت الباحثة أحد أساليب البحوث النوعية (أي المقابلة)، حيث إنّ الدراسات التي تتعلّق بسلوك المجتمع تعتبر غاية بالأهمية كونها تعبّر عن الحالة السلوكية والمراجعة للمجتمع والتي يمكن الاستناد إليها في وضع الأنشطة المجتمعية، ولهذه الحاجة فإنّ أسلوب النهج النوعي يعتبر الأكثر قدرة على الوصول إلى نتائج دقيقة لأنّ ذلك يتم من خلال ترك مساحة لأفراد العينة في التعبير ويتم ذلك من خلال مجموعة من الأدوات وأهمها المقابلات والملاحظات وأحياناً الأسئلة المفتوحة لأنّه لا يمكن اللجوء إلى النتائج الإحصائية أو الرقمية وهذا الأسلوب يعطي القدرة الكافية بالتعرّف على وجهات النظر ويكون ذلك من خلال التفاعل بين الباحث ومجتمع العينة. (Patton, 2005)

تعتبر المقابلة من أهم أدوات البحث النوعي والتي يتمكن الباحث من فهم آراء المستجيبين من خلال مجموعات البؤر المركّزة (الفوكس جروب) أو طريقة المقابلة الاستقصائية.

المقابلة

تتنوع أشكال المقابلة فهناك المقابلة المنظمة وتتسم هذه المقابلة بالجمود وتركز على الكم، وتعتبر من أسهل أنواع المقابلات لأنّ بنية المقابلة هي نفسها في جميع المقابلات، وهناك أيضاً المقابلة شبه المنظمة والتي تتميز بتوفي بعض المرونة للباحث في التحكم بمجريات المقابلة وهناك أيضاً المقابلة المعمّقة أو غير المنظمة والتي تعتمد على أسلوب الدردشة أو الحوار بين الباحث والمستجيب، وهناك العديد من الطرق لإجراء المقابلة وأهمها الشخصية ومقابلة الهاتف والمقابلة الإلكترونية ومقابلة البريد الإلكتروني (DiCicco-Bloom & Crabtree, 2005)، وقد قامت الباحثة باستخدام المقابلة الشخصية كأداة للبحث النوعي كونها تُلبي أهداف الدراسة ذات الصلة، وضمن المحددات المتوفرة؛ من عدد موظفين محدود في وزارة شؤون المرأة.



المقابلات الشخصية:

تعتبر المقابلات الشخصية من أهم أدوات البحوث النوعية، كونها من الأدوات التي يتم فيها عرض أسئلة مفتوحة مجهزة مسبقاً على المستجيبين ومن خلالها يحدث الحوار والتفاعل واستلهم أسئلة أخرى، وذلك من أجل الإلمام بجميع التساؤلات التي تدور حول مشكلة البحث والإلمام بالقضية بصورة كافية وبشكل واضح، أهم ما في المقابلات هو الإيماءات والنظرات التي تبين للباحث وجهات نظر المستجيبين ومدى اهتمامهم بموضوع البحث (Valenzuela & Shrivastava, 2002).

محاور المقابلات:

اشتملت المقابلة على أربع محاور رئيسة يتفرّع عن كل منها أسئلة متفاوتة بالعدد حسب الهدف المراد تحقيقه منها، واستناداً على نظرية التحصين ونماذج تطور الأزمة على ثلاثة مراحل و W2O للتحليلات الرقمية، وكانت الأسئلة على النحو الآتي:

المحور الأول: أسئلة عامة عن العلاقات العامة في وزارة شؤون المرأة

ما هو تعريفك للعلاقات العامة؟

ما الأدوار الأساسية التي يقوم بها موظف العلاقات العامة؟

هل العلاقات العامة في الوزارة دائرة منفصلة؟ هل هي قسم يندرج تحت دائرة أخرى؟

هل العلاقات العامة في وزارة شؤون المرأة هي القائمة على تمرير قرار تطبيق اتفاقية سيداو للجمهور الفلسطيني؟

المحور الثاني: التنبؤ بأزمة سيداو كمفاجأة متوقعة

هل كانت الأزمة التي حصلت عن تطبيق اتفاقية سيداو متوقعة؟ كيف؟

هل قامت الحكومة بمسح المنشورات عبر الإنترنت والمواقع الإلكترونية وغيرها؟

هل قامت الحكومة بمسح/تحليل محتوى وسائل الإعلام الإخبارية والمدونات ذات العلاقة؟

ما المصادر الداخلية التي استخدمتها الحكومة الفلسطينية للحصول على المعلومات اللازمة للتنبؤ بهذه الأزمة؟

ما المصادر الخارجية التي استخدمتها الحكومة الفلسطينية للحصول على المعلومات اللازمة للتنبؤ بهذه الأزمة؟

ما هي وجهة نظر ممارسي العلاقات العامة في وزارة شؤون المرأة حول الأزمة المتوقعة الناتجة عن تطبيق اتفاقية سيداو؟

هل قام ممارسي العلاقات العامة في وزارة شؤون المرأة بنقل رؤيتهم إلى المسؤولين؟



ما العوامل التي أدت لتصرفهم بطريقة معينة عن أخرى؟

هل قامت جهات التخصص في وزارة شؤون المرأة بالعصف الذهني بخصوص "المفاجأة المتوقعة" لأزمة تطبيق اتفاقية سيداو؟

هل افترضت تبعات أو أزمات مزدوجة محتملة؟

هل قامت الحكومة بوضع خطة لإدارة الأزمة المتوقعة عن تطبيق اتفاقية سيداو؟

المحور الثالث: تحصين الجمهور الفلسطيني من الأفكار المناهضة لاتفاقية سيداو

هل قامت الحكومة بتحذير الجمهور الفلسطيني عن احتمالية تعرضهم لرسائل مناهضة لاتفاقية سيداو؟

هل حاولت الحكومة عرض رسائل المناهضة لاتفاقية سيداو التي قد يتعرض لها الجمهور الفلسطيني ودحض تلك الرسائل؟

هل قامت وزارة شؤون المرأة باستخدام استراتيجية "التهديد على المعتقد" لإقناع الشعب بعدم الاقتران بالرسائل المناهضة لسيداو؟

هل استخدمت وزارة شؤون المرأة مفردات تؤكد على تعرض المواطن الفلسطيني لأفكار مناهضة لسيداو؟

متى قامت وزارة شؤون المرأة بإرسال رسائلها "التلقائية" إلى عامة الشعب؟ وعلى أي أساس تم اختيار هذه الفترة؟

هل تم تعيين فريق مدرب لإدارة الأزمة وتطبيقها بشكل صحيح؟

هل تم تطوير رسائل وخطة تواصل استراتيجية لجمهور معين؟

ما هي الأطر التي تبنتها الحكومة في رسائلها إلى الجمهور الفلسطيني؟

هل قامت الحكومة بإطلاع جميع المتحدثين الرسميين المحتملين على أحدث معلومات الأزمة ونقاط الرسائل الرئيسية التي تحاول المنظمة نقلها إلى المواطنين؟

هل لاحظت وزارة شؤون المرأة أن طبيعة تجاوب المواطنين مع الرسائل اختلفت مع مرور الوقت؟ وكيف؟

المحور الرابع: استخدام العالم الرقمي كأداة للتنبؤ بالأزمة وصياغة المحتوى (W2O)

هل استغلت وزارة شؤون المرأة ببرامج التحليلات الرقمية في توقع الأزمة على تطبيق اتفاقية سيداو؟

ما مدى انسجام الرسائل والمواضيع والكلمات التي استخدمتها وزارة شؤون المرأة مع تلك المطروحة على منصات التواصل الاجتماعي؟



ما مدى جاهزية وزارة شؤون المرأة لتبني برامج التحليلات الرقمية في توقع الأزمات في المستقبل؟

هل قامت الحكومة بمتابعة المؤثرين في أزمة سيداو؟

هل حاولت الحكومة استغلال المؤثرين اجتماعياً بأزمة سيداو لصالحها؟

ما نوع المؤثرين الذين قامت الوزارة بالتعاون معهم لتحقيق هدفها؟

مجتمع الدراسة:

قامت الباحثة بإجراء مقابلات شخصية مع موظفي وزارة شؤون المرأة والمسؤولين عن ملف سيداو. شملت المقابلة، السيدة ماجدة معروف - مديرة دائرة العلاقات العامة في الوزارة، والسيدة سونا نصّار - المستشار القانونية والمسؤولة عن ملف سيداو في الوزارة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تعكس نتائج الاستطلاع الخاص بالدراسة رأي الجمهور الفلسطيني تجاه الانضمام لاتفاقية سيداو وتطبيقها في الفترة ما بين 1 أيار 2021 حتى 31 أيار 2021.

أما فيما يخص التحليلات الرقمية فقد غطت الفترة من العام 2005 حتى العام 2021 حيث إنّ معظم الدول العربية قد انضمت لاتفاقية سيداو في هذه الفترة.

الحدود المكانية: في استطلاع الرأي شمل الحد المكاني 16 محافظة في الضفة الغربية (شاملة القدس الشرقية) وقطاع غزة.

أما في التحليلات الرقمية شمل الحد المكاني جميع الدول العربية المنضمة لاتفاقية سيداو مع التركيز على فلسطين. وكان مبرر الباحثة من اتخاذ الدول العربية، هو استعراض النتائج المشابهة لتجربة فلسطين مع اتفاقية سيداو، وتبيان مدى أهمية الاستفادة من تجارب الدول المشابهة.

أما فيما يخص المقابلات الشخصية فكان الحد المكاني مقر وزارة شؤون المرأة في رام الله.

نتائج الدراسة:

وجدت الباحثة أنّ 28.6% فقط من عينة الدراسة قد سمعوا عن اتفاقية سيداو، و71.4% لم يسمعوا عنها قط.

أهم مصدر للمعلومات عن اتفاقية سيداو كان الإنترنت وأقلها أهمية الإعلاميين والسياسيين،

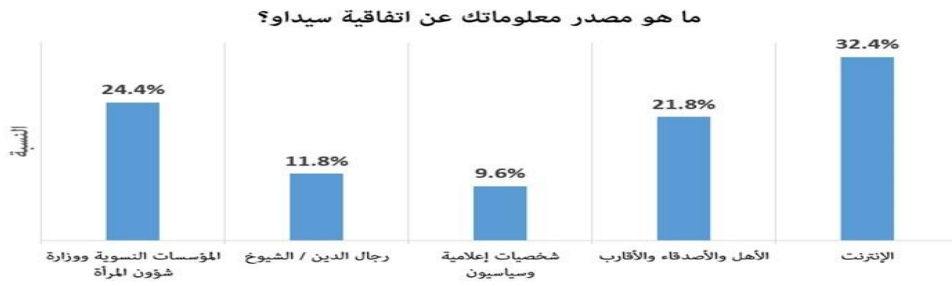
ظهرت النتائج أنّ متوسط تقييم الفلسطينيين لاتفاقية سيداو من 1 إلى 10 بحيث أنّ 1 (معارض بشدة) و 10 (موافق بشدة) كان 5.4، والذي يعكس موقف محايد نوعاً ما اتجاه الانضمام إلى الاتفاقية.



37.4% من الإناث و62.6% من الذكور قيموا سيداو بشكل سلبي نوعاً ما.

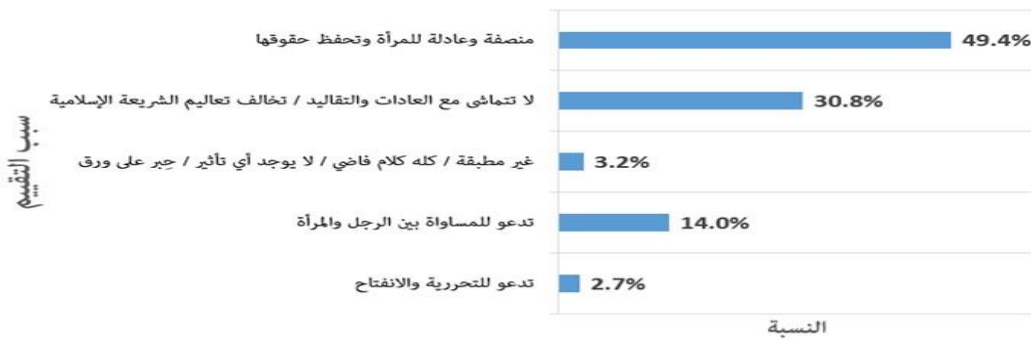
قبل الخوض في تحليل البيانات لأفراد العينة الاحتمالية المكونة من 3048 فلسطيني، توّدت الباحثة التنويه إلى أنّ معظم بنود التحليل أدناه ستشتمل على أولئك الذين لديهم معرفة باتفاقية سيداو، وذلك تماشياً مع الهدف الرئيس للدراسة، وبلغ عددهم 871 من أصل 3048.

وذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:



سبب التقييم:

عند سؤال الجمهور (لماذا قمت بتقييم الاتفاقية هكذا؟) سواءً بالإيجاب أو السلب، حصلت الباحثة على العديد من الإجابات المفتوحة، التي، كما ذكرت الباحثة آنفاً، قامت بتحويلها إلى إجابات مغلقة بمحاور أكثر شمولية، وكانت النسبة الأكبر من الجمهور إجاباته تحمل معنى أنّ الاتفاقية "منصفة وعادلة للمرأة وتحفظ حقوقها" ونسبتهم 49.4% والنسبة التي تليها هي نسبة الإجابات التي تتكلم عن أنّ "الاتفاقية غير عادلة ولا تتماشى مع العادات والتقاليد" فكانت نسبتها 30.8%، وذلك كما هو موضح في الرسم البياني أدناه:



الشكل 4: سبب تقييم اتفاقية سيداو



لكن من الجدير الإشارة إلى أنّ الإجابات أعلاه قد تنعكس عن تقييمات سلبية وإيجابية لاتفاقية سيداو، مع العلم أنّ الباحثة قد قامت بإعادة ترميز التقييم من 1 إلى 5 (تقييم سلبي بدرجات متفاوتة) ومن 6 إلى 10 (تقييم إيجابي بدرجات متفاوتة) وذلك كما هو موضح أدناه:

الجدول (2) سبب تقييم سيداو

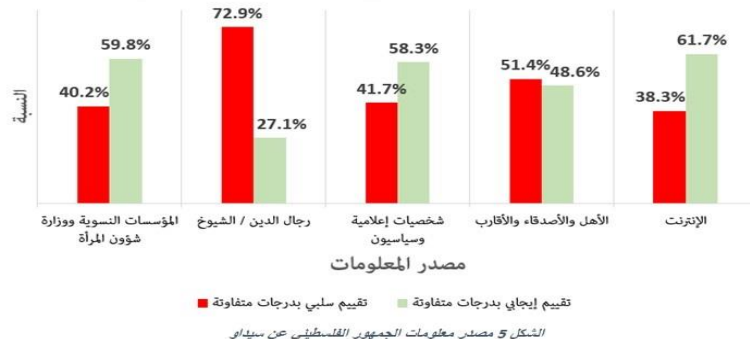
تقييم سلبي بدرجات متفاوتة	تقييم إيجابي بدرجات متفاوتة	سبب التقييم
15.3%	84.7%	تحمي المرأة من العنصرية والتمييز / تدعو للمساواة في العمل / جيدة للمرأة / منصفة وعادلة للمرأة وتحفظ حقوقها / تقضي على جميع أشكال العنف ضد المرأة
22.6%	77.4%	تدعو للمساواة بين الرجل والمرأة
95.2%	4.8%	تعطي المرأة زيادة عن حقها / الرجل والمرأة ليسوا سواسية / الرجال قوامون على النساء / غير عادلة / غير مقتنع / الاتفاقية سيئة / مبادئها خطأ / لا تتماشى مع العادات والتقاليد / تخالف تعاليم الشريعة الإسلامية / تدعو للتحريية والانفتاح
100.0%	0.0%	ضد الاتفاقية دون ذكر السبب
33.3%	66.7%	غير ذلك
78.6%	21.4%	غير مطبقة / كله كلام فاضي / لا يوجد أي تأثير / جبر على ورق
11.4%	88.6%	مع الاتفاقية دون ذكر السبب

الجدول أعلاه يوضّح النسب وتفاصيل ما إذا كانت إجابات الجمهور تعكس تقييمات إيجابية أو سلبية، فمثلاً الإجابات التي تحمل معاني أنّ الاتفاقية (تحمي المرأة من العنصرية والتمييز/تدعو للمساواة في العمل/منصفة وعادلة للمرأة وتحفظ حقوقها/تقضي على جميع أشكال العنف ضد المرأة) قد كان تقييم الجمهور الفلسطيني لهم بشكل إيجابي بدرجات متفاوتة بنسبة 84.7%، في حين أنّ 15.3% قد عبروا عن امتعاضهم من الاتفاقية بتقييمات سلبية بدرجات متفاوتة. الأمر سيان للمحور الخاص بـ(المساواة بين الرجل والمرأة)، وقد انعكس هذا الاتساق بين توجه المحور وتقييم الاتفاقية على البنود السلبية أيضاً، وذلك كما هو مذكور في الجدول (2).



مصدر المعلومات عن اتفاقية سيداو:

في هذا السياق، ارتأت الباحثة الخوض في دور مصدر المعلومات عن اتفاقية سيداو وتقييم الجمهور الفلسطيني للاتفاقية، وقد وجدت أنّ 72.9% من الفلسطينيين كان مصدر معلوماتهم رجال الدين والشيوخ وفي نفس الوقت نظرتهم لاتفاقية سيداو سلبية بدرجات متفاوتة، في حين أنّ موقف الفلسطيني قد كان أكثر مناصفةً بين إيجاب وسلب عندما كان الأهل والأصدقاء والأقارب هم مصدر المعلومات الرئيس لديهم عن الاتفاقية.



الصور

أما بخصوص ما يخطر على بال الفلسطيني عند سماع "اتفاقية سيداو" فقد قامت الباحثة بتعيين الكلمات المفتاحية لجميع الإجابات المفتوحة ووجدت أنّ أكثر المفردات والكلمات المفتاحية كانت "تدعم وتشجع وتدافع عن حقوق المرأة"، و"تحارب جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، و"اتفاقية حقوق المرأة"، و"المساواة بين الرجل والمرأة"، و"تنادي بالحررية"، و"ضد التعاليم الإسلامية والشريعة" قد كانت الأكثر شيوعاً، وذلك كما هو موضح في سحابة الكلمات أدناه:

أما عن الصورة الذهنية لهؤلاء الذين قيموها بشكل إيجابي (بدرجات متفاوتة) فقد كانت الكلمات عن "تقضي على جميع أشكال العنف ضد المرأة" هي الطاغية، وذلك كما هو موضح في سحابة الكلمات أدناه:

والذين قيموها بشكل سلبي (بدرجات متفاوتة)، فقد كانت الكلمات عن "لا تتماشى مع العادات والتقاليد / تخالف تعاليم الشريعة الإسلامية" هي الطاغية، تلاها "غير مقتنع / الاتفاقية سيئة / مبادئها خطأ" و"تعطي المرأة زيادة عن حقها / الرجل والمرأة ليسوا سواسية / الرجال قوامون على النساء."

فقد كانت سحابة الكلمات على النحو الآتي:

هناك مجموعة من التناقضات التي وجدتها الباحثة من خلال تحليلها المتعمق للبيانات أي وهي:



من الجدير بالذكر أن نسبة لا بأس بها (9.9%) قد قيموا الاتفاقية بشكل سلبي من دون أي سبب واعي، فقط، "يشعرون أنها سلبية"، مقابل (1.9%) منهم قيموها بشكل إيجابي دون ذكر السبب "فقط يشعرون أنها إيجابية."

33.3% من المجتمع الفلسطيني الذين يفكرون باتفاقية سيداو "المساواة بين الرجل والمرأة" يقيمون الاتفاقية بشكل سلبي نوعاً ما. في نفس السياق:

الغالبية القصوى من الفلسطينيين الذين يفكرون باتفاقية سيداو "المساواة في الميراث بين الرجل والمرأة" يقيمون الاتفاقية بشكل سلبي نوعاً ما.

19.2% من الفلسطينيين الذين يفكرون باتفاقية سيداو "اتفاقية تقضي على جميع أشكال العنف ضد المرأة" يقيمون الاتفاقية بشكل سلبي نوعاً ما.

30.4% من الفلسطينيين الذين يفكرون باتفاقية سيداو "تحارب جميع أشكال التمييز ضد المرأة" يقيمون الاتفاقية بشكل سلبي نوعاً ما.

41.3% من الفلسطينيين الذين يفكرون باتفاقية سيداو "كاتفاقية حقوق المرأة" يقيمون الاتفاقية بشكل سلبي نوعاً ما.

المحور الأول: دور العوامل الديمغرافية في المعرفة عن اتفاقية سيداو

بحثت الباحثة أيضاً، إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في معرفة الفلسطينيين لاتفاقية سيداو تُعزى لمتغيرات المنطقة، والجنس، والمستوى التعليمي، والمحافظ، والطبقة الاجتماعية، والحالة الاجتماعية، والوضع الوظيفي، ومكان السكن. وقد استخدمت اختبار مربع كاي للإجابة على هذه الافتراضات. حيث إن جميع المتغيرات التابعة والمستقلة في هذه الافتراضات هي منفصلة، وبالتالي، اختبار مربع كاي هو الأنسب لرصد أي فروقات ذات دلالة إحصائية. وكانت النتائج على النحو الآتي:

لا بدّ من الملاحظة، جرى تحليل هذا القسم على البيانات للـ 3048 مستجوب كون سؤال (هل سمعت أو لم تسمع عن اتفاقية سيداو؟) قد تم طرحه على جميع أفراد العينة المستطلعة.

المنطقة:

بعد إجراء الاختبار، وجدت الباحثة وجود فروق ذات دلالة إحصائية $X^2(1, 3046) = 36.5, p < .05$ في معرفة اتفاقية سيداو تُعزى لمتغير المنطقة (الضفة الغربية أو قطاع غزة)، وكانت الفروق على النحو الآتي:



الجدول (3) المعرفة باتفاقية سيداو بناءً على المنطقة

المنطقة		المعرفة باتفاقية سيداو	
قطاع غزة	الضفة الغربية	هل سمعت أو لم تسمع عن اتفاقية سيداو؟	نعم، سمعت عن اتفاقية سيداو
%22.4	%32.6	لا، لم أسمع عن اتفاقية سيداو	
%77.6	%67.4		

الجنس:

بعد إجراء الاختبار، وجدت الباحثة وجود فروق ذات دلالة إحصائية $X^2(1, 3046) = 5.4, p < .05$ في معرفة اتفاقية سيداو تُعزى لمتغير الجنس، وكانت الفروق على النحو الآتي:

الجدول (4) المعرفة باتفاقية سيداو بناءً على الجنس

الجنس		المعرفة باتفاقية سيداو	
انثى	ذكر	هل سمعت أو لم تسمع عن اتفاقية سيداو؟	نعم، سمعت عن اتفاقية سيداو
%26.6	%30.5	لا، لم أسمع عن اتفاقية سيداو	
%73.4	%69.5		

المستوى التعليمي:

بعد إجراء الاختبار، وجدت الباحثة وجود فروق ذات دلالة إحصائية $X^2(1, 3046) = 74.6, p < .05$ في معرفة اتفاقية سيداو تُعزى لمتغير الجنس، وكانت الفروق على النحو الآتي:

الجدول (5) المعرفة باتفاقية سيداو بناءً على المستوى التعليمي

المستوى التعليمي		المعرفة باتفاقية سيداو	
أكثر من ثانوية	ثانوية فأقل	هل سمعت أو لم تسمع عن اتفاقية سيداو؟	نعم، سمعت عن اتفاقية سيداو
%36.2	%21.9	لا، لم أسمع عن اتفاقية سيداو	



سيداو؟	لا، لم أسمع عن اتفاقية سيداو	63.8%	78.1%
--------	------------------------------	-------	-------

المحافظة:

بعد إجراء الاختبار، وجدت الباحثة وجود فروق ذات دلالة إحصائية $X^2(10, 3046) = 50, p < .05$ في معرفة اتفاقية سيداو تُعزى لمتغير محافظات الضفة، وكانت الفروق على النحو الآتي:

الجدول (6) المعرفة باتفاقية سيداو بناءً على محافظات الضفة الغربية

المحافظة	هل سمعت عن إتفاقية سيداو؟	
	لا، لم أسمع عنها	نعم، سمعت عنها
جنين	79.8%	20.2%
طوباس	69.6%	30.4%
طولكرم	79.2%	20.8%
قلقيلية	67.6%	32.4%
سلفيت	68.2%	31.8%
نابلس	76.9%	23.1%
رام الله والبيرة	60.4%	39.6%
القدس	60.3%	39.7%
أريحا	69.0%	31.0%
بيت لحم	58.5%	41.5%
الخليل	64.2%	35.8%

بعد إجراء الاختبار، وجدت الباحثة وجود فروق ذات دلالة إحصائية $X^2(4, 3046) = 26.6, p < .05$ في معرفة اتفاقية سيداو تُعزى لمتغير محافظات قطاع غزة، وكانت الفروق على النحو الآتي:



الجدول (7) المعرفة باتفاقية سيداو بناءً على محافظات قطاع غزة

المحافظة	هل سمعت عن إتفاقية سيداو؟	
	لا، لم أسمع عنها	نعم، سمعت عنها
شمال غزة	84.5%	15.5%
غزة المدينة	75.6%	24.4%
دير البلح	82.7%	17.3%
خانيونس	78.9%	21.1%
رفح	63.4%	36.6%

الطبقة الاجتماعية:

بعد إجراء الاختبار، وجدت الباحثة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (4, 3046) X^2 $p > .05$ = 1.1 في معرفة اتفاقية سيداو تُعزى لمتغير الطبقة الاجتماعية (طبقة عاملة، وطبقة متوسطة، وطبقة غنية).

الحالة الاجتماعية:

بعد إجراء الاختبار، وجدت الباحثة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (5, 3046) X^2 $p > .05$ = 6.8 في معرفة اتفاقية سيداو تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية (أعزب، ومتزوج).

الوضع الوظيفي:

بعد إجراء الاختبار، وجدت الباحثة وجود فروق ذات دلالة إحصائية (8, 3046) X^2 $p < .05$ = 67.4 في معرفة اتفاقية سيداو تُعزى لمتغير الوضع الوظيفي، وكانت الفروق على النحو الآتي:

الجدول (8) المعرفة باتفاقية سيداو بناءً على الوضع الوظيفي

الوضع الوظيفي	هل سمعت عن إتفاقية سيداو؟	
	لا، لم أسمع عنها	نعم، سمعت عنها
عامل بدوام كامل	62.6%	37.4%



31.1%	68.9%	عامل بدوام جزئي
25.5%	74.5%	عاطل عن العمل - يبحث عن عمل
12.7%	87.3%	عاطل عن العمل - لا يبحث عن عمل
23.4%	76.6%	ربة بيت / لا تعمل خارج المنزل
23.5%	76.5%	طالب أو متدرب
17.7%	82.3%	متقاعد أو عاجز

مكان السكن:

بعد إجراء الاختبار، وجدت الباحثة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (2, 3046) X^2 $p > .05$, 5.2 = في معرفة اتفاقية سيداو تُعزى لمتغير مكان السكن (قرية، ومدينة، ومخيم).

الجدول (9) ملخص افتراضات المحور الأول

الفرضيات		المتغيرات
لا توجد فروق	توجد فروق	
	✓	المنطقة (الضفة الغربية وقطاع غزة)
	✓	الجنس (ذكر وانثى)
	✓	المستوى التعليمي (ثانوية فأقل، أكثر من ثانوية)
✓		الطبقة الاجتماعية (طبقة عاملة، ومتوسطة، وغني)
✓		الحالة الاجتماعية (أعزب ومتزوج)
	✓	الوضع الوظيفي
✓		مكان السكن (قرية ومدينة ومخيم)

المحور الثاني: دور العوامل الديمغرافية في تقييم اتفاقية سيداو

بحثت الباحثة أيضًا، إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 في تقييم الفلسطينيين لاتفاقية سيداو من (1 إلى 10) تُعزى لمتغيرات المنطقة،



والجنس، والمستوى التعليمي، والمحافظّة، ومكان السكن، والطبقة الاجتماعية، والحالة الاجتماعية، والوضع والوظيفي، ومكان السكن، والعمر. وقد استخدمت اختبارات للعينات المستقلة للإجابة على بعض هذه الافتراضات واختبار تحليل التباين الأحادي للإجابة على البعض الآخر. حيث إنّ المتغير التابع (تقييم الجمهور الفلسطيني لاتفاقية سيداو) هو متغير متصل (من 1 إلى 10) وجميع المتغيرات المستقلة في هذه الافتراضات هي منفصلة؛ إما من مستويين (وفي هذه الحالة استخدمت الباحثة اختبارات) أو أكثر من مستويين (وفي هذه الحالة استخدمت الباحثة اختبار التباين الأحادي) وذلك لرصد أي فروقات ذات دلالة إحصائية. وكانت النتائج على النحو الآتي:

المنطقة:

بعد إجراء اختبار ت، وجدت الباحثة وجود فروق ذات دلالة إحصائية $t(871) = -9.1, p < 0.05$ في تقييم اتفاقية سيداو تُعزى لمتغير المنطقة، وكانت الفروق لصالح قطاع غزة بمتوسط حسابي 6.7 مقابل الضفة الغربية بمتوسط حسابي 4.6.

الجنس:

بعد إجراء اختبار ت، وجدت الباحثة وجود فروق ذات دلالة إحصائية $t(871) = -5.9, p < 0.05$ في تقييم اتفاقية سيداو تُعزى لمتغير الجنس، وكانت الفروق لصالح الإناث بمتوسط حسابي 6.2 مقابل الذكور بمتوسط حسابي 4.8.

المستوى التعليمي:

بعد إجراء اختبارات، وجدت الباحثة وجود فروق ذات دلالة إحصائية $t(871) = -2.5, p < 0.05$ في تقييم اتفاقية سيداو تُعزى لمتغير المستوى التعليمي، وكانت الفروق لصالح المتعلمين (أكثر من ثانوية) بمتوسط حسابي 5.7 مقابل ذوي المستوى التعليمي (ثانوية فأقل) بمتوسط حسابي 5.0.

الحالة الاجتماعية:

بعد إجراء اختبار ت، وجدت الباحثة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية $t(871) = 1.2, p > 0.05$ في تقييم اتفاقية سيداو تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

الطبقة الاجتماعية:

بعد إجراء اختبار التباين الأحادي، وجدت الباحثة وجود فروق ذات دلالة إحصائية $F(2, 871) = 9.8, p < 0.05$

في تقييم اتفاقية سيداو تُعزى لمتغير الطبقة الاجتماعية (عاملة أو متوسط أو غنيّة). لكن لمعرفة أين كانت الفروقات، استخدمت الباحثة اختبار *tukey* لمعرفة مكان حدوث الاختلافات بين المجموعات، وأظهر الاختبار وجود فروقات بين الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة فقط، ولصالح الطبقة العاملة بمتوسط حسابي 6.0 مقابل 4.9 للطبقة المتوسطة.



مكان السكن:

بعد إجراء اختبار التباين الأحادي، وجدت الباحثة وجود فروق ذات دلالة إحصائية $F(2, 871) = 14.0, p < 0.05$

في تقييم اتفاقية سيداو تُعزى لمتغير مكان السكن (قرية أو مدينة أو مخيم). لكن لمعرفة أين كانت الفروقات، استخدم الباحث اختبار *tukey* لمعرفة مكان حدوث الاختلافات بين المجموعات، ووجد الاختبار وجود فروقات بين القرية والمدينة ولصالح المدينة بمتوسطات حسابية 4.5 و 5.6 على التوالي، وبين القرية والمخيم ولصالح المخيم بمتوسط حسابي 6.7، وبين المخيم والمدينة ولصالح المخيم أيضاً.

العمر:

بعد إجراء معامل بيرسون للبحث في وجود أو عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العمر (كمتغير متصل) ومتغير تقييم اتفاقية سيداو (كمتغير متصل)، وجدت الباحثة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية $r = 0.01, p > 0.05$ بين المتغيرين.

جدول رقم (10) ملخص افتراضات المحور الثاني

الفرضيات		المتغيرات
لا توجد فروق/علاقة	توجد فروق/علاقة	
	✓	المنطقة (الضفة الغربية وقطاع غزة)
	✓	الجنس (ذكر وانثى)
	✓	المستوى التعليمي (ثانوية فأقل، أكثر من ثانوية)
✓		الطبقة الاجتماعية (طبقة عاملة، ومتوسطة، وغني)
	✓	الحالة الاجتماعية (أعزب ومتزوج)
	✓	الوضع الوظيفي
	✓	مكان السكن (قرية ومدينة ومخيم)
✓		العمر



نتائج تحليل العالم الرقمي:

كما ذكرت الباحثة سابقاً، استخدمت الباحثة أدوات التحليل الرقمي Meltwater و Hootsuite و Mention للخروج بتحليل للمشاعر الاجتماعية، والكلمات المفتاحية الرئيسية، والمواضيع، وللإشارة إلى النشطين والمؤثرين في المجتمع في خطابهم اتجاه سيداوا. بالإضافة إلى جملة من التحليلات على مستوى الوطن العربي وفلسطين. وذلك في محاولة من الباحثة لمقارنة مدى انعكاس الشعور الاجتماعي والمواضيع المطروحة في الوطن العربي على تلك الموجودة على المنصات الرقمية في فلسطين، ومقارنة مدى اتساق هذه المتغيرات ومخرجاتها في العالم الرقمي بفلسطين من خلال أدوات التحليل الرقمي الآتية في استخراج البيانات والآراء الفعلية لعينة ممثلة للشعب الفلسطيني من خلال استطلاع رأي استغرق عدة أسابيع.

دور العوامل الديموغرافية في تشكيل موقف الفلسطينيين اتجاه اتفاقية سيداوا:

أكبر نسبة لإجابات المستجوبين على سؤال مصدر معلوماتهم عن سيداوا هو الإنترنت وهي 32.4%، والنسبة الأقل كانت لشخصيات إعلامية وسياسية بنسبة 9.6%. وهذا يعني أن الجمهور الفلسطيني لم يعتمد على المؤثرين الإعلاميين والسياسيين كمصدر رئيس للمعلومات بخصوص سيداوا.

عند تناول متغير الجنس في الدراسة أظهرت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس وكانت الفروق لصالح الإناث بمتوسط حسابي 6.2 مقابل الذكور بمتوسط حسابي 4.8. وهذه الفرق منطقي كون الاتفاقية تخص المرأة وحقوقها، ولكن نسبة 73.4 من الإناث المستجوبين لم يسمعوا عن الاتفاقية وهذا مؤشر يجب الاستفادة منه بضرورة تثقيف الوزارة للنساء في بنود الاتفاقية وتبسيطها.

فيما يتعلق بالمنطقة الجغرافية بين الضفة الغربية وغزة أثبتت الدراسة من خلال الاستبانة بأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين سكان الضفة الغربية وغزة وكانت الفروق لصالح قطاع غزة بمتوسط حسابي 6.7 مقابل الضفة الغربية بمتوسط حسابي 4.6. هذا الأمر يجب أخذه بعين الاعتبار من خلال بحوث أخرى لوزارة شؤون المرأة لاستغلال معرفة مواطني غزة بالاتفاقية وتكريس جهودها نحو مواطني الضفة لتثقيفهم وتبسيط بنودها لهم لصالحها.

أظهرت الدراسة بأن هناك فروق ذات دلالة تتعلق بالمستوى التعليمي وكانت الفروق لصالح المتعلمين (أكثر من ثانوية) بمتوسط حسابي 5.7 مقابل ذوي المستوى التعليمي (ثانوية فأقل) الأقل بمتوسط حسابي 5.0، من خلال هذه النتيجة يمكن القول أن هناك احتمالية لأن وزارة شؤون المرأة ركزت جهودها على طلاب الجامعات والفئة المتعلمة بشكل عام أكثر من الطلاب الأقل من ثانوية عامة، أو أن طلاب المدارس والغير متعلمين غير أبهين بالتعرف على الاتفاقية والإطلاع عليها، أو لم يسمعوا عنها من قبل، في كلتا الحالتين هناك إشارة لضرورة تكريس جهود وزارة شؤون المرأة تجاه طلاب المدارس بشكل أكبر وتبسيط بنودها بشكل يتلاءم مع طبيعة الفئة العمرية والفروقات الفردية.



أظهرت الدراسة بأنّ هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للطبقة الاجتماعية وكانت الفروق بين الفئة العاملة والمتوسطة لصالح الطبقة العاملة بمتوسط حسابي 6.0 مقابل 4.9 للطبقة المتوسطة. وهذا يعني أنّ الوزارة يجب أن تكثف جهودها تجاه أصحاب المهن المتوسطة كالشركات والبنوك والمؤسسات الحكومية.

أظهرت الدراسة بأنّ ما نسبته 9.9% من المستجوبين في الاستبانة قاموا بتقييم اتفافية سيّداو بشكل سلبي دون ذكر السبب وان 1.9% قيموها بشكل إيجابي دون ذكر السبب، هذا الأمر يحتمل عدم وعي فئة لا بأس بها من الجمهور بالاتفافية ويرفضونها أو يقبلونها حسب ما يشعرون به وغالباً يعزى ذلك لما يسمعونها منها من دائرتهم المغلقة الموثوقة أو المؤثرين الموثوقين، وهنا يأتي دور استغلال المؤثرين في اتفافية سيّداو والتعاون معهم لتوضيح الاتفافية لجميع الفئات.

بالنظر إلى متوسط تقييم الجمهور الفلسطيني لاتفافية سيّداو 5.4 حيث 1 سلبي جداً و10 إيجابي جداً، وهي نسبة مفاجئة نوعاً ما، إذ أنّ الباحثة افترضت بأنّ الصوت الأعلى هو صوت المناهضين وان النسبة الأعلى هي نسبة المعادين للاتفافية والرافضين لها، وهنا تستحضر الباحثة نظرية دوامة الصمت لإيزابيث نيومان (نصر، 2005)، حيث أنّ نسبة لا بأس بها من الفلسطينيين مع الاتفافية ولا يتحدّثون بأرائهم تجاهها بالعلن، وهؤلاء يُقال عنهم حسب النظرية أنّهم الغالبية الصامتة وذلك لأنّ الصوت الأعلى هو صوت المناهضين لها، وسبب المناهضة هي الاعتقاد بمساس الاتفافية للدين، وهنا يُصبح الحديث عنها تابو وغير مقبول اجتماعياً أن يكون الفرد داعماً لها، ولكن ماذا إذا قامت الحكومة بإجراءات توعوية مخطط لها جيداً وتستند إلى أسس علمية وتتماشى مع آليات النظريات التي تناولتها هذه الدراسة، بحيث يتم تحصين الناس من المناهضين إليها بشكل ممنهج، وباستغلال العالم الرقمي وأدواته استغلالاً أمثل، وباختيار المؤثرين المجتمعيين بعناية لتصبح فكرة دعم الاتفافية مقبولة اجتماعياً وقابلة للتطبيق.

المعوقات التي واجهتها وزارة شؤون المرأة في التعامل مع الأزمة المتوقعة الناتجة عن الانضمام لاتفافية سيّداو:

من خلال المقابلات توصّلت الباحثة إلى أنّ أكبر معيق أمام وزارة شؤون المرأة هو الاحتلال الغاشم المعيق لحركة المرأة الفلسطينية والنهضة بها.

أظهرت المقابلات أنّ افتقار الوزارة للكادر المتخصّص في دائرة العلاقات العامة من أكبر المعوقات أمام أنشطة الوزارة، حيث إنّ العلاقات العامة في الوزارة هي دائرة اسمها دائرة العلاقات العامة والإعلام لا يوجد فيها سوى موظفة واحدة، الأمر الذي يعيق خطط الوزارة في أنشطتها المتعلقة باتفافية سيّداو.

استنتجت الباحثة من خلال المقابلات أنّ مواءمة الاتفافية مع القوانين واللوائح الفلسطينية المحلية أو التي تصدر الأحكام الدستورية في فلسطين، تأخذ من الحكومة وقت طويل وجهد كبير، مما يؤدي بالوزارة إلى غض بصرها عن تسويق الاتفافية اجتماعياً وانشغالها بمواءمة القوانين والتشريعات.



من نتائج المقابلات المهمة أيضاً أنّ بعض المؤثرين المؤثوقين اجتماعياً - حسب وصف مستجوبي المقابلة - هم من أصحاب العقول المتحجرة والفكر العنيد الغير مرّن ويصعب التعاون معه.

توصيات الدراسة

1. ضرورة إعطاء قيمة عليا للجمهور في القضايا التي تعلق به، خاصة الاتفاقيات الدولية التي سيتم تطبيقها عليهم حتى قبل الإعلان عنها.
2. الانتباه وبشكل ممنهج للمفاجآت المتوقعة قبل حدوثها واتخاذ إجراءات عمليّة لمحاولة الحول دون حدوث أزمة.
3. القيام بكافة التدابير اللازمة التي تتعلق بما قبل حدوث الأزمات وفقاً لنظريّة تطوّر الأزمة على ثلاث مراحل.
4. توظيف خبراء علاقات عامة مطلعين على كافة التدابير التي تتعلّق بما قبل حدوث الأزمات في كافة المؤسسات الحكومية.
5. توظيف خبراء في التحليلات الرقميّة للاستفادة من البيانات الرقميّة التي تقدّمها منصات التواصل الاجتماعي لتفادي حدوث أزمات أو التعامل مع الأزمات بشكل مثالي وبأقل أضرار.
6. عمليّة تحصين الجمهور من الأفكار المعادية للمؤسسة أو القضية أو حتى الفكرة التي تنادي المؤسسة بناءً على معطيات انذارات المفاجأة المتوقعة ونتائج التحليل الرقمي، أمر غاية في الأهميّة ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.
7. ضرورة الاستفادة من الأغلبية الصامتة من الجمهور وتحويلهم لجمهور فعّال لصالح المؤسسة.
8. تمكين المؤسسات النسوية وجعلها قادرة على مجابهة المتشددّين ضد الاتفاقية وذلك من خلال الدعم البرامجي والمالي
9. ضرورة عمل ورشات توعوية حول اتفاقية سيداو من خلال المؤسسات النسوية بالشراكة مع الحكومة وسد الفجوة بين المؤسسات النسوية والمجتمع.
10. عمل حملة إعلامية ضخمة تشمل جميع منصات التواصل الاجتماعي لإنقاذ ما تبقى من الفكر حول اتفاقية سيداو.
11. تكثيف العمل على استغلال المؤثرين من الناشطين الاجتماعيين الشباب على منصات التواصل الاجتماعي وأئمة المساجد، ورجال الدين المؤثوقين اجتماعياً لتسويق اتفاقية سيداو بما يتناسب مع كافة فئات المجتمع.



مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com

Volume (116) January 2025

العدد (116) يناير 2025



12. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في المواضيع التي تخص المعاهدات الدولية كتطبيق اتفاقية سيداو، كالدول التي تتشابه في الخلفية الثقافية مع فلسطين كمصر والأردن. خاصة بعد الاطلاع على نتائج التحليل الرقمي.

13. من خلال استخدام إطار عمل للتخطيط خلال فترات ما قبل الأزمة، يمكن للحكومة التخطيط لمواجهة التحديات التي قد يواجهونها في أعقاب ذلك والاستجابة لها .

14. ضرورة العمل زيادة الوعي وإعطاء الأولوية للتخطيط قبل الأزمة على جميع المستويات التنظيمية و خطة التنفيذ. يذهب هذا إلى ما هو أبعد من التخطيط التشغيلي حيث يجب أن يشمل الاتصال والتعريف والتدريبات وبرامج التدريب. نقطة العمل الرئيسية هنا هي للإدارة العليا: فهم بحاجة إلى المشاركة الكاملة والالتزام بالتخطيط قبل الأزمة.

المراجع

1. حامد, ح. أ. (2019). حقوق المرأة الفلسطينية وتابوهات المجتمع التقليدي. الدوحة: جريدة العربي الجديد.
2. ساسي, م. (2019). أثر اتفاقية سيداو على مبدأ المساواة بين الجنسين في قانون الأسرة الجزائري.
3. العيس, أ. (2019). تخالف العرف أم تنصف المرأة، سيداو تثير جدلاً في فلسطين. وكالة الأناضول.
4. Banas, J. A., & Rains, S. A. (2010). A meta-analysis of research on inoculation theory. *Communication Monographs*, 77(3), 281-311.
5. Compton, J., Jackson, B., & Dimmock, J. A. (2016). Persuading others to avoid persuasion: Inoculation theory and resistant health attitudes. *Frontiers in psychology*, 7, 122.
6. Hemann, C., & Burbary, K. (2013). Digital marketing analytics. Making Sense of Consumer Data in a Digital World," Que Publishing.
7. Ikhlal, M. A. (2018). A Human rights activity in the West Bank and Jerusalem. Retrieved from Academia: https://www.academia.edu/35994554/Palestine_and_CEDAW.
8. Ivanov, B. (2017). Inoculation theory applied in health and risk messaging. In *Oxford Research Encyclopedia of Communication*..